محفظة تغطيات الضرر والأشخاص بالجزائر بين الإفراط والتفريط
-تحولات راديكالية عميقة-

Damage and people Covers Portfolio between excess and Negligence -A Deep Radical Shifts-

د. طارق قندوز
جامعة الجزائر3 – الجزائر

أ. د. ابراهيم بلحيمر
جامعة تيبازة – الجزائر

د. السعيد قاسمي
جامعة المسيلة

ملخص

يرمي هذا المقال إلى تشخيص محفظة منتجات سوق التأمين الجزائري خلال الفترة 1995-2012، والتي تعتبر بمثابة عملية تقييمية لحصيلة الإصلاحات الليبرالية التي باشرتها السلطات الحكومية، من خلال سن القانون رقم 04/06 المؤرخ في يوم 20-04-2006 المعدل والمكمل للقانون رقم 07/95 الصادر بتاريخ 25-01-1995، والهادف إلى تحسين الأداء الإكتتابي لشركات التأمين الناشطة بالجزائر، وكان إقرار فصل تأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار من أهم القرارات المتخذة في هذا الإطار، والتي أصبحت سارية المفعول بداية من مارس عام 2011، فقد أدى ذلك إلى تغير قواعد اللعبة التنافسية بين العارضين، وكان هدف السلطات الوصية النهوض بجميع الفروع (التأمين على السيارات، التأمين على الأشخاص، التأمين على الأخطار الفلاحية والصناعية، التأمين على النقل، التأمين على القرض، ... إلخ.

كلمات مفتاحية: الإصلاحات الهيكلية، سوق التأمين الجزائري، تأمينات الأضرار، تأمينات الأشخاص.

Abstract

The aim of this article is to diagnose product portfolio of The Algerian insurance market during the period of 1995-2012, which is considered as an evaluative process for the outcome of liberal reforms initiated by the government authorities, through the enactment of Law No. 04.06 , dated at 20-04-2006 amending and supplementing Law No. 95 / 07 dated at 01.25.1995, which aims to improve the Underwriting performance of insurance companies active in Algeria, the adoption of separation of life insurance from damages insurance was the most important decisions taken in this frame, which became effective from the beginning of March 2011, it has led to a change of the rules of the competitive game between the suppliers, and the objective of authorities commandment was the advancement of all branches (auto insurance, Life insurance, the agricultural; industrial's damages insurance, transportation insurance, the loan insurance, etc ...).

Keywords: structural reforms, the Algerian insurance market, damage insurance, Life insurance.

مقدمة

اختارت الجزائر غداة الاستقلال نموذجا تنمويا شائعا آنذاك، وهو احتكار الدولة للمعاملات الاقتصادية والمالية بما فيها قطاع التأمين، فأعطت له الدولة أهمية بالغة لتنفيذ الخطط الإنمائية بإنشاء عدة شركات وطنية عمومية، تعمل على تغطية مجمل الأخطار الموجودة في الحياة الاقتصادية، والجزائر باعتبارها من الدول النامية التي مسّتها رياح التغيير، باشرت وطبقت سلسلة من برامج الإصلاحات الهيكلية، كضرورة فرضتها ظروف اجتماعية وحتميات سياسية وإملاءات إيديولوجية وضغوط دولية من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، حيث أسفر عن ذلك الانتقال التدريجي من مرحلة الاقتصاد الاشتراكي الموجه إلى الاقتصاد الليبرالي الحر القائم على ميكانيزمات العرض والطلب، وذلك مسايرة للتحولات الجذرية والتطورات البنيوية متسارعة الإيقاع على مستوى الاقتصاد العالمي، بحيث شهد الاقتصاد الجزائري مع بداية مرحلة التسعينيات تطورات راديكالية عميقة أينعت عن تحريره بغية تحقيق اندماج ديناميكي في ظل منظومة العولمة.

في هذا الإطار، ولتدارك النقائص والاختلالات العميقة التي عرفها القطاع، وسعيا من السلطات لتثمين وتنظيم موارد الشركات التأمينية خاصة المورد البشري منها، تمّت مراجعة قانون التأمينات حيث أصدر المشرع الجزائري القانون 04/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم لقواعد العمل في القطاع التأميني للأمر 07/95، لدواعي كثيرة ومبررات مختلفة، منها تعميق الإصلاحات الهيكلية لمواجهة تحديات تغير قواعد اللعبة التنافسية في بيئة القرن الحادي والعشرين التي تتسم بالعولمة المالية المتسارعة والتكتلات الإقليمية والتحالفات الاندماجية بين الشركات، فجاء القانون 04/06 لتسريع وتيرة عملية تحرير السوق أمام شركات التأمين الأجنبية في جو تغمره المنافسة، ومن أجل ترقية مستوى الخدمات المقدّمة، إضافة إلى رغبة المشرع في توخي ظهور حدوث ظاهرة الفساد المالي التي عرفتها بعض المؤسسات المالية في السنوات الأخيرة في قطاع التأمين، لذلك نجد أن من أهم الجوانب التي مسّها التعديل الباب المتعلق برقابة الدولة لنشاط التأمين، والذي عرف 22 تعديل وإضافة 18 مادة جديدة، والذي يتمحور حول النقاط التالية:

- تحفيز النشاط: عن طريق تطوير فروع المنتجات التأمينية، وتنويع محافظ الشركات، والاستجابة لتطلّعات المتعاملين وضمان حماية أكبر وأوثق لحقوق المؤمّنين، وشفافية أكبر في التسيير.

- تدعيم الأمن المالي لشركات التأمين: تقييم جيد للأخطار لتقوية الوضعية المالية لشركات التأمين، من خلال وجوب توفّر هذه الأخيرة على صلابة مالية جيدة ومسيّرين أكفاء.
- إعادة تنظيم الجهاز الرقابي على التأمينات: من خلال إنشاء لجنة مستقلّة للإشراف على التأمينات تحل محلّ مديرية التأمينات بوزارة المالية، وتأسيس الهيئة المركزية للمخاطر تضمن الرقابة المستمرة للأخطار محل التأمين، وتأسيس صندوق ضمان للمستأمنين.
- دعم الحوكمة لشركات التأمين: من خلال عقود الأداء للمسيرين، ووضع آليات قانونية من شأنها ضمان تسيير فعّال لمجالس إدارة شركات التأمين.
- تنويع قنوات التوزيع: لضمان التنويع في الوساطة، يمكن تسويق المنتج التأميني عن طريق الشبكة البنكية، إذ يعتبر إدخال الوسطاء أحد العوامل المهمة لإصلاح قطاع التأمين وتحسين نوعية المعروض.
- فصل تأمينات الأشخاص عن الأضرار: الحد الأدنى لرأس المال الإجتماعي للشركات الناشطة في نظام التأمين الجزائري لتطبيق ما جاء في مواد المرسوم رقم 375/09 الصادر بتاريخ 16 نوفمبر 2009: 1 – تأمين الأشخاص: 1 مليار دينار لشركات المساهمة؛ 600 مليون دينار للشركات التعاونية. 2 – تأمين الأضرار: 2 مليار دينار لشركات المساهمة؛ 1 مليار دينار للشركات التعاونية. 3 – إعادة التأمين 5 مليار دينار لشركات المساهمة.

وفي ذات السياق، تراهن أجهزة الإشراف والرقابة من خلال النصوص التشريعية والمواد القانونية المستحدثة بعد صدور قرار فصل تأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار، المنبثق عن الأمر رقم 04/06 الصادر في 20 فيفري 2006، على تنويع مصادر مداخيل نشاط التأمينات بالجزائر، وإنهاء هيمنة التأمينات العامة مقابل تواضع إسهام تأمينات الأرواح. حيث تهدف الجهات الوصية إلى إنعاش وتخصيب شعب التأمينات دون إستثناء، على إعتبار أن نتائج القطاع تبقى هزيلة ودون التطلعات والطموحات.

وفي هذا الإطار، بدأ عصب معضلة البحث يبرز بكافة أبعاده، ويتبادر إلى أذهاننا في هذا المقام صياغة الإشكالية التي تطرح نفسها بإلحاح كالتالي:

إلى أي مدى يمكن أن تسهم الإصلاحات الهيكلية المنتهجة بالقطاع في إحداث توازن في سوق التأمين الجزائري، وذلك في خضم قرار الفصل بين تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص؟

تستمد الدراسة أهميتها العلمية وقيمتها العملية، من اختلال محفظة منتجات سوق التأمين الجزائري، حيث تقتصر بشكل مفرط ومبالغ فيه على الفروع التقليدية والإجبارية، في

تحقيق الجزء الأكبر من حجم أعمال القطاع، فنفقات المواطنين على التأمين بالرغم من إرتفاعها من سنة إلى أخرى، تبقى محصورة في التأمين على السيارات. ومن ثم فالدراسة محاولة لبلوغ مقترحات نعتقد جدواها للخروج من المشاكل التي تتخبط فيها صناعة التأمين ببلادنا.

المحور 1/ أرقام حول تشكيلة الإنتاج القطاعي للتأمينات الجزائرية خلال الفترة 1995-2012

يمكن اعتبار الإطار القانوني الجديد 06/04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للتنظيم 07/95 الصادر يوم 25 جانفي 1995، محاولة لإيجاد أجهزة إشراف ورقابة تسهم في تطوير أداء القطاع والنهوض بتنافسيته، وفتح السوق أمام المبادرات الفردية وتأدية الأدوار المنوطة به على أكمل وجه، لإعطاء دفعة قوية لعملية التنمية، وذلك بعد رفع وإنهاء الاحتكار العمومي الذي فرضته الدولة منذ عام 1966، من خلال ممارسة جميع أنواع التأمين دون تخصص.

ويمكن مناقشة تضاعيف هذا المحور من خلال إدراج الجداول أسفله، والتي تحوي في طياتها أجوبة لعدة تساؤلات يمكن إثارتها.

جدول -1- تشكيلة الإنتاج الوطني لقطاع التأمين حسب الفروع للفترة 1996-2012

(مليون دينار)

Branches	Année 1996		Année 1997	
	Montant	Part (%)	Montant	Part (%)
Ass. Automobiles	5693	38	5814	37
Risques Industriels	4056	27	4529	29
Risques Simples	1161	8	1192	8
Ass. Transport	2858	19	2499	16
Risques Agricoles	591	4	796	5
Ass. Personnes	708	4	758	5
Ass. Crédit	1	0	12	0
Total	15068	100	15600	100
Branches	Année 2011		Année 2012	
	Montant	Part (%)	Montant	Part (%)
Ass. Automobile	43515	50	52259	52.9
IARD	28690	33	31660	32
Ass. Transport	5646	6.5	5276	5.3
Risques Agricoles	1620	2	2241	2.3
Ass. Personnes	7042	8	6696	6.8
Ass. Crédit-Caution	478	0.5	621	0.6
Total	86993	100	98754	100

المصدر: تقارير نشاط التأمينات بالجزائر، مديرية التأمينات، وزارة المالية، 2012/1995

جدول -2- المحفظة التأمينية للسوق الجزائرية عامي 2011-2012

Branches	Chiffre d'affaires		Structure du marché (%)	
	2012	2011	2012	2011
Assurances dommages	92057	79950	93.2	91.9
Assurances personnes	6696	7042	6.8	8.1
Total marché direct	98754	86993	100	100

المصدر: تقرير الوضعية العامة لقطاع التأمين، المجلس الوطني للتأمينات، 2013

جدول -3- تطور إسهام فروع التأمين في تحقيق الإنتاج الإضافي للفترة 1995-2012

Branches	Variation 1995-2012		Prod add 1995-2012	
	valeur	(%)	valeur	Part (%)
Ass. Automobile	47338	+53.4	47338	55.2
IARD	27378	+35.5	27378	31.9
Ass. Transport	2687	+5.7	2687	3.1
Risques Agricoles	1555	+12.6	1555	1.8
Ass. Personnes	6147	+62.2	6147	7.1
Ass. Crédit	620	+34.4	620	0.7
Total	85726	+36.5	85726	100

المصدر: تقارير نشاط التأمينات بالجزائر، مديرية التأمينات، وزارة المالية، 1995/2012

اعتمادا على الأرقام والإحصائيات المستمدة من التقارير السنوية لمديرية التأمينات بوزارة المالية، والمذكرات الظرفية للمجلس الوطني للتأمينات، واستنادا إلى تصريحات المسؤولين في الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين حول تركيبة إنتاج سوق التأمين المحلي، يمكن القول أنه بإطلالة سريعة فاحصة ومدققة لواقع تركيبة محفظة المنتجات التأمينية Portefeuille de les Branches المعروضة في السوق الوطنية، نجدها تتميز بأنها تقليدية ومحدودة وإلزامية. ينضاف إلى ذلك، التأخر الفادح المسجل في تعميم وتفعيل مختلف أنواع التأمينات في الجزائر مقارنة مع الدول الأخرى، فمن المفارقات في سوق التأمين الجزائري، أنه رغم التشريعات الصادرة منذ قرار الفصل بين تأمينات الحياة وغير الحياة، بيد أن المحصلة لعام 2012 كانت هيمنة الوزن النسبي Structure du Marché لتأمينات الأضرار Les Assurances de Dommage بـــ 93.2%، مقارنة بتأمينات الأشخاص Les Assurances de Personnes بـــ 6.8% (فجوة عميقة)، والسيطرة واضحة للتأمينات من الصيغ التقليدية قياسا إلى العقود المستحدثة (وتيرة متباطئة في التجديد والتحديث)[1].

في 31 ديسمبر 2012، بلغ مجموع المبيعات من صناعة التأمينات مستوى 99.9 مليار دينار مقابل 87.5 مليار دينار في نفس الفترة من عام 2011، أي بزيادة تعادل 14.1%، والسوق المباشرة (بإستثناء الموافقات الدولية) بلغت مجموع 98.7 مليار دينار، وجاء هذا الإرتفاع مدفوعا بشكل خاص بفرع التأمين على الضرر، وتقدر الإيرادات المتولدة من قبل شركات تأمين الأموال والأشياء (السيارة والحرائق والقرض والضرر الفلاحي

والنقل) بـــ 92 مليار دينار، مقابل 79.5 مليار دينار في نفس الفترة من عام 2011، بزيادة قدرها 15.1% يحوز على 93.2% كحصة من السوق، ليعكس غياب التوازن في تشكيلة المنتجات التأمينية. وحقق رقم أعمال تأمينات الأنفس والأبدان (الحياة والوفاة، الاحتياط الجماعي، المساعدة، الحوادث الجسمانية، المرض) في نهاية عام 2012 حوالي 7.1 مليار دينار مقابل 6.6 مليار دينار في عام 2011، أي بانخفاض قدره 4.9% تمثل 6.8% من البنية العامة للسوق، وهذا التراجع المسجل بنسبة 4.9% ناتج عن تطورات متناقضة، ففي النصف الأول كان التراجع بـــ -34%، عكس السداسي الثاني شهدت زيادة بـــ 38%[2].

وعلى صعيد آخر، شهدت معظم الفروع انتعاشا وزيادات ملموسة لكن بنسب متفاوتة، حيث يلاحظ هيمنة ملفتة للانتباه وتغلب لبعض الحقائب التأمينية، وهشاشة في البعض الآخر. فوتيرة النمو حسب اتجاهها العام تسير ببطء شديد مقارنة بالمعايير العالمية. لذلك مما تقدم، نستنتج بأن السوق الجزائرية ليست مغطاة بشكل كافي، وهي عطشى لمنتجات تأمينية جديدة تلبي الاحتياجات والمتطلبات، فقد أدى ضعف وضآلة الوعي التأميني لدى شرائح واسعة من المواطنين إلى التأثير سلبا في خطط شركات التأمين المتصلة بتنويع التغطيات التأمينية للأخطار، حيث يتم التعامل مع حزمة ضيقة من التأمينات الكلاسيكية، وذلك كنتيجة منطقية لعزوف الأفراد على الاكتتاب لدى وكالات التأمين، وهذا ينجر عنه اختلال في ميزان (الأقساط/التعويضات) الذي تضعه الشركات دوما نصب عينيها. فمحتويات السلة التأمينية التي تتعامل بها شركات التأمين في الجزائر محدودة بكم ضئيل من التأمينات التقليدية، ومن المؤسف أنها لا تستغل طاقتها التأمينية بالكامل، وإنما في الحدود الدنيا لها، فبعض الوثائق يمكن أن تمتد تغطياتها لتشمل كما لا بأس به من الأخطار الإضافية مما يرفع من قيمتها التأمينية، ويعود بالفائدة على حاملها، كما يعود على الشركة بمزيد من الثقة بينها وبين زبائنها. لذلك فإننا نرى الدور تعاوني والمسؤولية تضامنية تقع على جميع الأطراف في بقاء الوعي منخفضا، مما يبقي حجم عمل شركات التأمين محدودا، ويفتح الباب لبقاء سوء الفهم عند وقوع أي حادث، ففي الوقت الذي ترى شركة التأمين نفسها محقة في عدم تعويض حادث معين ترى أن المؤمن له مصر على حقه في التعويض، وفي الوقت الذي تقوم فيه شركات التأمين بالترويج لبرامجها التأمينية نرى أفراد المجتمع ينظرون للتأمين كشيء كمالي لا ضرورة له وليس كحاجة أساسية (الحماية والأمان). إن هذه المعضلة لن تحل إلا من خلال العمل على رفع مستوى الوعي التأميني من خلال إدراك المؤمن لهم بأن أفضل وسيلة للحفاظ على ممتلكاتهم وتحصين أنفسهم من النوائب والشدائد هي التأمين[3].

المحور 2/ تحليل الأداء الإكتتابي لفرع التأمين على السيارات

من تحليل معطيات ومحتويات الجداول أعلاه، نجد أن حوالي 53% من مجموع رقم أعمال قطاع التأمينات بالجزائر لسنة 2012 صادرة من الأخطار وتغطيات فرع السيارات، فهو يستحوذ على 57% من إنتاج فرع التأمين على الضرر، وانتقلت منح التأمين على السيارة إلى 52.2 مليار دينار سنة 2012 مقابل 4.92 مليار دينار سنة 1995، أي ارتفاع ملموس بمعدل أسي مضطرد بقيمة 47338 مليون دينار، واحتل فرع التأمين على السيارات بمختلف صيغه المتنوعة (السرقة والحريق VI، كسر الزجاج BDG، جميع الأخطار TR، المسؤولية المدنية RC، الأضرار المزدوجة أو الاصطدام DC، ... إلخ) مركز الصدارة بأخذه حصة الأسد ضمن قائمة تشكيلة المنتجات الأكثر تسويقا منذ عقود، حيث تحوز على 55.2% كزيادة قياسية في نسبة إسهامه في تحقيق الإنتاج الإضافي للصناعة التأمينية المحلية تترجم قيمة 47338 مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي يعادل 53.4% للكمية الزمنية المدروسة 1995-2012، وتحتل الضمانات الاختيارية Les Garanties Facultatives أكثر من ثلاثة أرباع سوق التأمين على السيارات عام 2012 (82%)، وقد سجلت نموا بمنحى تصاعدي بـــ 21.5% مقارنة بعام 2011، وباختصار استفاد هذا الفرع من الأداء الجيد لنوعين من الاكتتاب، الأول الضمان متعدد الأخطار، والثاني متمثل في التأمين ضد ضرر الاصطدام.

يعزو الخبراء المتخصصين والمحللين، أن الفضل في هذا الارتفاع والنمو الملحوظ، يعود لجملة من المسببات المنطقية والعوامل الموضوعية يمكن حصرها في:

- ارتفاع سعر ضمان المسؤولية المدنية RC، وضمان ضرر الاصطدام DC، كان له تأثير إيجابي على رقم أعمال فرع تأمين السيارات، فمن أجل استدراك العجز التقني المنجر عن التأمين على فرع السيارات، فإن سلطة الضبط قامت برفع الأسعار الإلزامية المطبقة على السيارات 20% منذ أربع سنوات، حيث يعد السعر منخفضا مقارنة بالأسعار المطبقة في البلدان المجاورة.

- ارتفاع الحظيرة الوطنية للسيارات، حيث أنه رغم إيقاف قرض السيارات سنة 2009، وإدخال رسوم جديدة ابتداء من 2008 لتنظيم وضبط سوق السيارات، إلا أن هذا الأخير استعاد نشاطه منذ 2010، يضاف إلى ذلك الانتشار الواسع للقروض الاستهلاكية الممنوحة لشراء السيارات الجديدة، وزيادة الطلب عليها من الأسر الجزائرية في الطبقات الاجتماعية المتوسطة، إذ تشترط البنوك صيغة الضمان متعدد الأخطار.

- زيادة الإقبال على الصالون الدولي للسيارات المنعقد سنويا بالعاصمة، ويعكس التطور المسجل على مستوى القطاع، والترابط الموجود بين المستخدمين ووكلاء العلامات المعتمدة في الجزائر وشركات التأمين، وتحرص هذه الأخيرة على عرض منتجاتها المختلفة والتحفيزات، التي من شأنها استقطاب أكبر عدد من الزبائن، حيث أصبحت تشهد سباقاً محموماً ومنافسة شرسة للظفر بصفقات ذات إيرادات مجدية.

- إجبارية التأمين على السيارات، وهي الصيغة التقليدية التي ما يزال العمل بها إجباري بالنسبة لمستخدمي العربات والسيارات والنقل العام، وهذه الإلزامية تعكس إلى حد بعيد غياب ثقافة التأمين عند المواطنين، فقد أصبحت منظومة التأمين مرادفة للسيارة في الأذهان، ويعود ذلك طبعا إلى تشدد قانون المرور الذي يخضع له أصحاب السيارات (تجديد بطاقة تأمين السيارة بعد إنتهاء صلاحيتها عند الجزائريين، هو لتفادي وقوع مشكلة سحب رخصة السياقة من طرف قوات الأمن في نقاط المراقبة الأمنية، وبالتالي الخضوع لعقوبة المنع من القيادة لمدة ثلاثة أشهر كاملة مع الغرامة المالية)[4].

المحور 3/ تحليل الأداء الإكتتابي لفرع التأمين ضد الحريق والحوادث والأخطار الأخرى

تتكون محفظة الـــ IARD (La Production de l'assurance Incendie et Risques Divers) من تغطيات متعددة لأخطار عديدة، على غرار التأمين على الأضرار الناجمة عن تأثير الحرارة والنيران والانفجارات والاشتعالات والانهيارات، اصطدام أو سقوط أجهزة الملاحة الجوية أو أجزاء لأجهزة أو أشياء تسقط منها، أو الأخطار التي تتعرض لها الماكينات الكهربائية والمحولات والأجهزة الإلكترونية، التأمين من مخاطر الكوارث الطبيعية (الفيضانات والصواعق والعواصف والرياح والزلازل والبراكين وجرف الأوحال وانزلاق الأرض) Assurance Cat-Nat، تأمين خسائر الاستغلال Pertes d'exploitation، تأمين عطب المعدات وكسر الآلات Bris de Machines، التأمين متعدد الأخطار الموجّه للتاجر والحرفي Multirisques Professionnels، التأمين متعدد الأخطار الموجّه للسكن Multirisques Habitation، التأمين متعدد الأخطار الموجّه للعمارات والمباني Multirisques Immeubles، التأمين ضد مخاطر التلوث والمساس بالبيئة، وأخطار الشغب والاضطرابات الأهلية والعمالية Les Emeutes et Mouvements Populaires، وكذا التأمين من أخطار التخريب والإرهاب Les Actes de Sabotage et de Terrorisme.

حقق التأمين الصناعي Assurance Industriel متمثلا أساسا في التأمينات من مخاطر فرع الحرائق ومختلف الأخطار اللاحقة Risques Annexes قيمة 31.7 مليار دينار من المنح وبنصيب 32% من إجمالي الإنتاج ضمن تشكيلة الفروع الإنتاجية المعروضة في السوق الوطنية لسنة 2012، أي بارتفاع طفيف +10.4% مقارنة بقيمة التغطيات للعام 2011، وبمعدل نمو سنوي بلغ 35.5% خلال الفترة 1995-2012، حيث يستأثر التأمين ضد الحريق بـــ 48.7% من مجموع المحفظة. ومن ثم تأتي هذه الصناعة في الرواق الثاني بعد التأمين على السيارات، إلا أن هذه الزيادة وإن كانت توحي بتحسن حجم هذا النوع من الضمان، إلا أنها تميزت بفترات ومراحل عديدة من التذبذب والتدهور. ومن ناحية أخرى، يعزى هامشية حصيلة فرع التأمين على أضرار الحوادث والممتلكات والأخطار المتنوعة Les multirisques أساسا إلى هامشية مساهمة التأمين في فرعي الحرائق والهندسة L'engineering بسبب تباطؤ المشاريع الكبرى والتأخر المسجل في تسجيل عقود هامة منها العقود التي تغطي أخطار سوناطراك، وضآلة حجم التأمين على الكوارث الطبيعية هو الآخر، ويتأثر نمو محفظته تأثراً مباشراً بإنتاج العقود التي تغطي أخطار استثمارات شركة المحروقات بفروعها (نافطال ونافطاك)، وشركة سونلغاز والجوية الجزائرية علاوة عن تأمينات الهندسة Assurance Construction التي مسّتها زيادات معتبرة وصلت حتى حدود 60%، وهو الفرع النشيط الذي يستفيد من نتائج برامج تدعيم النمو الاقتصادي، بفضل التوقيع على عدة عقود هامة في قطاع البناء والأشغال العمومية واكتتاب صفقات جديدة خارج المحروقات، لاسيما في إطار إنجاز المشاريع الكبرى في البنى التحتية التي بادرت إليها السلطات العمومية.

إن التأمين ضد حوادث وأثار الكوارث الطبيعية L'assurance contre les Effets des Catastrophes Naturelles أصبح إجباريا منذ عشر سنوات بعد زلزال بومرداس عام 2003 وقبلها فيضانات باب الوادي عام 2001، وقد عرف هذا الفرع تقدما محتشما ولم يلقى تجاوبا من المواطنين سنة 2012 بمداخيل تقدر بـــ 1.5 مليار دينار، لذلك فنسبة التغطية في التأمين على الكوارث الطبيعية لا يتعدى 7.4% بمعدل 520 ألف مسكن، وهي نسبة بسيطة مقابل حجم الحظيرة السكنية والمباني الاقتصادية والتجارية في الجزائر، والتي تفوق الـــ 6 ملايين وحدة سكنية. حيث سجل تطور بطيء في الأرقام وعدد العقود بنسبة 11% مقارنة بعام 2011، وبالتالي فهو يمثل 5.8% من مجموع صيغ التأمين الصناعي المطروحة بالسوق و1.5% من التحصيل السنوي لمختلف التأمينات التي بلغت

100 مليار دينار، وكان رقم الأعمال سنة 2007 بحوالي 840 مليون دينار، ويفسر هذا الحصاد المتواضع بنقص إقبال المواطنين على الاكتتاب في هذا التأمين بالرغم من طابعه الإلزامي، ورغم أن تكلفته بسيطة تبدأ من 1500 دج/سنويا، خاصة وأن قيمة التأمين ضد الكوارث الطبيعية لا تمثل سوى نسبة بسيطة من قيمة العقار، وهي أسعار ثابتة لدى كل الشركات بموجب القرار المؤرخ في 31 أكتوبر 2004. فالشقة في الجزائر العاصمة التي قيمتها 4 ملايين دينار يبلغ التأمين عليها بحوالي 3000 دينار سنويا، أي أقل من التأمين على أبسط سيارة[5].

المحور 4/ تحليل الأداء الإكتتابي لفرع التأمين على الأشخاص

حسب الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين، من المنتظر أن ينتعش سوق التأمين على الأشخاص وينضج ليبلغ 50 مليار دينار في غضون 10 سنوات. لذلك يرمي الطالب في هذا الإطار، إلى تشخيص حقائق وأسرار شعبة التأمين على الأشخاص بالجزائر، والذي لم يحظى بالاهتمام الكافي، على اعتبار أن تأمينات الخسائر بقيت تطغى كمصدر رئيسي للعائد الفني على حساب التأمينات النقدية لمدة طويلة، فهذا الأخير يتسم بضآلة رقم أعماله، إذ بقي أضعف حلقات خطوط الإنتاج التأميني، وهو يعد نشاط شبه مجهول، ولا يجلب الاهتمام إلى اليوم، رغم أنه يصنف ضمن الادخارات طويلة الأجل، لذلك سيتم معالجة ظاهرة انخفاض الطلب على وثائق التأمين على الأشخاص، وذلك بقصد التعرف على الجذور والأسباب الفعلية التي أدت إلى هذه النتائج الهزيلة، فضلا عن الوقوف على مبررات عزوف وإحجام الزبائن عن الإقبال على التعاقد في هذا النوع من الضمانات، من وجهة نظر المسؤولين عن القطاع بشركات التأمين العاملة بالجزائر.

بعد الاطلاع على البيانات المنشورة حول نشاط سوق التأمين على الأشخاص بالجزائر، ومن استقراء معطيات الجدول المعروضة، نلاحظ بلوغ حصيلة هذا الفرع سقف 6696 مليون دينار بحصة 6.8% عام 2012، ليسجل بذلك انخفاضا ونموا سليبا بـــ 11.1% مقارنة بعام 2010 حين بلغت الأقساط قيمة قياسية بـــ 7533 مليون دينار وحصة سوقية 9%، ليطرح علامة استفهام وضحها المجلس الوطني للتأمينات، بأن انخفاض إنتاجها يرجع إلى فصل منذ الأول من جويلية 2011 التأمين على الضرر عن تأمين الأشخاص حيث كان هذا المنتوج مطروحا من قبل 12 شركة تأمين قبل هذا التاريخ مقابل 7 شركات لتأمين الأشخاص حاليا، علاوة عن ترتيبات دراسة ملفات الفروع من أجل حصولها على الاعتماد وتكوين الموارد البشرية وتعزيز شبكتها التجارية والوقت الضروري لتنظيم المنتوج

أسفرت عن فترة لم تشهد نشاطا بالإضافة إلى كون 2012 كانت السنة الكاملة الوحيدة. فالتأمين على الأشخاص إذن صيغة تتطور بميلاد وتنصيب شركات جديدة متخصصة تتكفل بتطوير وتنمية فروع هذه الصناعة، ويرتقب التحاق شركات أخرى السنوات المقبلة بعد فرض الانفصال، غير أنه ليست كل شركات التأمين التي اغتنمت الفرصة لإحداث فروع للتأمين على الأشخاص بحيث اتخذت سبع شركات فقط من أصل 23 هذا القرار بعد سنة ونصف من قرار وزارة المالية بفصل تأمين الأضرار عن تأمين الأشخاص.

من ناحية أخرى، وبالنظر إلى الزيادة المحسوسة التي عرفتها محفظة تأمينات الأشخاص في مجملها خلال المدة الزمنية 1995-2010، نستنبط أن الزيادة أخذت منحى تصاعدي مطرد بوتائر أُسية بلغت 115% كمعدل نمو سنوي تعادل 13.7 ضعف، واحتلت بذلك المرتبة الثالثة مما يشكل مساهمة بـــ 9% في الإنتاج الإضافي للقطاع. بيد أن المحك الحقيقي والاختبار الفعلي يبقى في مركز الجزائر ضمن خريطة سوق التأمين العالمي على الحياة، حيث تقبع في ذيل الترتيب وتحتل المركز 85 من 88 بلد شمله المسح الإحصائي لمجلة Sigma بنسبة كثافة سنوية بـــ 2.5 دولار للفرد، ومعدل اختراق متواضع للغاية بـــ 0.1% كنسبة من الناتج المحلي الخام، ومن أسباب كبح تطوّر هذا الفرع وجود نظام الحماية الاجتماعية وكذلك لعوامل ترتبط بالدخل العادات الثقافة والدين ... إلخ.

إن الارتفاع في منح تأمينات الأشخاص رغم هامشيته مقارنة مع إدخار العائلات، غالبيته أنجز بفضل مساهمة تأمين المجموعة موجهة للعمال Groupe (الاحتياط الجماعي: Prévoyance Collective)، الذي حقق أكثر من 31% تعكس قيمة 2067.8 مليون دينار سنة 2012 من إيرادات الفرع بفضل معدل نموه السريع، أما باقي حقيبة تأمينات الأفراد فهي موزعة على الأغطية التأمينية التالية: الحياة والموت Vie et Décès بـــ 30.3% بمبلغ 2032.1 مليون دينار، تأمينات الإصابات والحوادث الجسدية Accidents et Dommages Corporels بـــ 13.8% بقيمة 925.9 مليون دينار، المرض Maladie بـــ 4.1% بقيمة 271.8 مليون دينار، المساعدة في السفر Assistance Voyage بـــ 20.8% بقيمة 1395.5 مليون دينار (أصبح إجباري لكل طالب تأشيرة للسفر إلى بلدان الاتحاد الأوروبي منطقة Shengan، والآن هو يشمل الحج والعمرة)، وأخيرا الرسملة Capitalisation بـــ 0.1% بقيمة 3.3 مليون.

التأمين عن الوفاة يجرى مع البنوك من أجل تأمين القروض العقارية التي يستفيد منها الأشخاص، لكي لا يحجز البنك على تركة الميت ويلقي بعائلته في الشارع، فشركة التأمين

تتكفل بتسديد القرض، وبهذا فإن المؤمن له يؤمن عائلته والقرض، في حين التأمين عن الحياة يتضمن عدة منتجات، في صدارته التأمين عن التقاعد من أجل الاستفادة من تقاعد تكميلي، والتأمين عن حياة الأطفال حتى يتسنى لهم بعد أن يكبروا للدراسة خارج الوطن أو استحداث مشاريع أو الزواج وما إلى غير ذلك، فضلا عن السائقين المحترفين كأصحاب سيارات الطاكسي وسائقي الشاحنات. ويضاف إلى ذلك التأمين عن الصحة المكمل للتأمين عن صندوق الضمان الاجتماعي، والتأمين عن التداوي الذي يسمح للشخص بالتداوي خارج الوطن ... إلخ.

ويجب الإشارة في هذا الشق، يرى العديد من الخبراء أن قرار الحكومة المتعلق بإلزام الشركات بتخصيص رأسمال اجتماعي يقدر بـــ 15 مليون دولار كاملة غير صائب ولا مجدي من عدة وجوه، فهو سيحد من مردودية هذا الفرع الجديد الذي لا يزال في بداياته الأولى، فأحسن رقم أعمال تم تسجيله من طرف شركات التأمين الجزائرية في هذا الفرع لم يتجاوز 4 ملايين دولار، وبالتالي فإن الحكومة تلزم الشركات بضخ 15 مليون دولار لتحقيق رقم أعمال لا يتعدى في أحسن الظروف 4 ملايين دولار في السنة، فمن السابق لأوانه الضغط في هذا الاتجاه، ويرى مسؤولي الشركات بأن رأس المال الذي يجب تقديمه لإنشاء فرع قيمة مكلفة وجد مرتفعة وليست في متناولهم لإطلاق مشاريع مثل هذه، ويؤكدون بأن هناك البعض منها تفضل البحث عن شراكة مع فروع أخرى، نظرا لأنها لا تتوفر على القاعدة المالية اللازمة. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر غياب سوق مالية حقيقية من أجل استثمار الموارد المالية المدخرة عائق كبير من أجل التطوير[6].

المحور 5/ تحليل الأداء الإكتتابي لباقي فروع التأمين

1/ التأمينات على النقل

يصنف فرع تأمينات النقل في المرتبة الرابعة من حيث الإيرادات والعوائد المالية، فحصتها لا تشكل سوى 5.3% عام 2012، بمعنى أنها تقلصت وفقدت 12% قياسا بعام 1995، بسبب مزاحمة الفروع الأخرى. وهي سريعة التأثر بفضل زيادة نشاطات التأمين في المجال البحري (تنطوي حتى على تأمين الواردات البحرية من السلع والبضائع)، الذي يمثل 75% من الضمانات على أخطار النقل، والسلك الجوي والأخطار التي تعتريها، وبلغ حجم الأموال الناتجة عن تأمين فرع النقل إنتاج قدر بـــ 5276 مليون دينار بزيادة نسبتها 102% مقارنة بعام 1995 أي على مدار 18 سنة، أما الإنتاج الإضافي للفترة المدروسة فقد وصل

إلى 2687 مليون دينار لتساهم بـــ 3.1% من الإجمالي، والملاحظ من الجدول أن السلسلة الزمنية لمبيعات هذا الفرع عرفت أحيانا بعض التقهقر والتدحرج.

2/ التأمين على المخاطر الفلاحية

تذكر الأرقام، أنه في نهاية سنة 2012 استقر رقم أعمال هذا الفرع في حدود 2241 مليون دينار أي +38.3% مقارنة بعام 2011، بمعدل تطور ملحوظ بلغ 227% خلال الفترة المدروسة 1995-2012 أي بمعدل نمو سنوي 12.6%، مسجلا بذلك زيادة ضئيلة وشبه معدومة في تحقيق الإنتاج الإضافي الكلي للقطاع يعادل 2% تعكس قيمة 1555 مليون دينار نهاية عام 2012، ويحتل فرع تأمينات الأخطار الفلاحية المرتبة الخامسة في فروع التأمين المستغلة بالجزائر، ويتميز إنتاج التأمين الفلاحي بتقلباته صعودا وهبوطا، وتعتبر سنة 2012 أمثل دورة استغلال حيث بلغ حجم الأقساط المكتتبة ذروتها بحصة 2.3%، وتفسر هذه الزيادة أساسا بارتفاع منح التأمين على الحيوانات، لاسيما الغنم والدجاج (42% من المحفظة)، والتأمين على خسائر تجهيزات وممتلكات القطاع الفلاحي.

3/ تأمين القروض والكفالة

عموما تقول التقارير الأخيرة الصادرة عن شركات التأمين في الجزائر، أن مداخيل فرع تأمين الائتمان والودائع شهدت عدة تذبذبات، حيث كانت بدايته محتشمة عام 1995 ليبلغ أعلى مستوى له عام 2012 بقيمة 621.4 مليون دينار، بمعدل نمو سنوي يعادل 34.4% مقارنة بعام 1995، حيث أخذت وتيرة حجم أعمال حقيبة التأمين على القروض بالزيادة نتيجة ارتفاع إنتاج تأمين القروض العقارية L'assurance Crédit Immobilier التي تستأثر بـــ 45.5% من محفظة هذه الصناعة، والقروض ما بين المؤسسات La Garantie Inter Entreprises بـــ 47.1%، وينطبق الشيء نفسه على تأمين الائتمان للتصدير Crédit à l'exportation والذي يمثل حصة 7% من محفظة هذا الفرع، كما أن ارتفاعه مرتبط بارتفاع قروض الاستهلاك La Garantie du Crédit à la Consommation، رغم أن هذا الأخير في اتجاه نزولي في السنوات الأخيرة[7].

خاتمة

إن عائدات القطاع الإجمالية المسجلة في نشاط التأمينات بالجزائر، مصدرها التأمين على السيارات، إذ يسيطر هذا الأخير على 53% من إجمالي عمليات التغطية التي تقوم بها الشركات المعتمدة عام 2012، وبالتالي تبقى حصيلة نشاط شعبة التأمين على السيارات الأهم منذ سنوات بل عقود، فهو يتصدر قائمة أقوى الفروع المكتتبة بالنسبة لشركات التأمين. حيث تظهر أهم ملامح تباطؤ النمو في قطاع التأمين الجزائري، في الاقتصار على المنتجات التقليدية ومنها التأمين الإلزامي المفروض قانونا على السيارات، والاعتماد عليها في تحقيق الجزء الأكبر من مداخيلها، إذ تمثل التأمينات الإجبارية أكثر من نصف الأقساط التأمينية في السّوق، على نقيض تأمينات الأشخاص التي تمثل نسبتها أقل من 10% فقط من بنية السوق، في حين نجدها في العالم تمثل نسبة 58% من إجمالي الأقساط الصادرة عام 2012.

هناك مسألة يمكن الاستناد عليها لتقييم الأهداف التي سطرتها الجهات الوصية في قانون 04/06، والمتعلقة بفصل تأمينات الأضرار والممتلكات على تأمينات الأشخاص والحوادث الجسدية، من أجل تحفيز الإنتاج والابتكار وزيادة الإقبال على الاكتتاب في فروع التأمينات غير الإلزامية، فكان من النتائج التي تجعل أداء الشركات هزيل والحصيلة متواضعة لا ترقى إلى مستوى التطلعات، إذ بقيت شعبة التأمين الإجباري على السيارات، تستحوذ على الإنتاج الكلي منذ عام 1995 بقيمة 4921 مليون دينار تمثل نسبة 38%، لتسجل ارتفاعا عام 2012 إلى 52259 مليون دينار بوزن نسبي 53%، مقابل محفظة التأمين الاختياري على الأشخاص غير الرائجة محليا، ومن أضعف حلقات التأمين في الجزائر، والتي بلغت اشتراكات الزبائن المنخرطين فيها حدود 6696 مليون دينار تشكل نسبة 7%، فسوق التأمين على الحياة في فرنسا على سبيل المقارنة يمثل 70% و60% في العالم.

وفي هذا السياق، فإن مسؤولية النهوض بقطاع التأمين الجزائري تقع على عاتق جميع الكيانات الفاعلة في السوق، لذلك على مسؤولي الجهات الحكومية الوصية التفكير الجدي، في ضرورة بذل المحاولات ومضاعفة الجهود المضنية، بالتنسيق مع الجميع من أجل رسم خارطة طريق تؤدي إلى:

- تسريع وتعميق وتيرة الإصلاحات، لتنسجم وتتناغم مع مستلزمات الانفتاح الاقتصادي والتحرير المالي، كي تستجيب بصفة مستعجلة لمقتضيات التنافسية الدولية.

- تحيين المنظومة القانونية والتشريعية، لاسيما في جانب تحسين مناخ أعمال مشجع ومستقر، في إطار إرساء ميثاق للحوكمة، الأمر الذي ينبثق عنه آفاق أكثر مرونة، فيما يتعلق بانتعاش السوق الوطني للتأمين.

- تحميل أجهزة الإشراف والرقابة مسؤولية توثيق عرى التعاون، وتمتين أواصر التنسيق بين جميع المتعاملين، والالتزام بأخلاقيات المهنة، بما يحفظ حقوق غالبية الأطراف، ومنه زيادة الطاقة الاستيعابية للسوق.

- احترام معتقدات وقناعات المجتمع الجزائري، فلابد من فتح المجال للتأمين التكافلي المنتشر في جنبات العالم الإسلامي، الذي يستمد منطلقاته وأصوله من روح الشريعة الغرّاء، بغرس وإذاعة قيم التضامن والتراحم والتآخي، فهذه الصيغة تستهدف غاية عظمى وسامية، وهي تحقيق الاستقرار في المجتمع.

- توفير بنك موحد للدعم المعلوماتي، يساعد أصحاب المصالح والأطراف ذوي العلاقة على تجويد وترشيد القرارات المتخذة، لذلك فالوقت مواتي لإحداث خلايا يقظة وأنظمة ترصد استراتيجي لبلوغ هذه المآرب.

ويبقى تكريس ثقافة التأمين قضية ساخنة تضع محاولات النهوض بالقطاع على المحك. وفي هذا الإطار، نقترح على الجهات الوصية التنسيق مع مختلف وسائل الإعلام التي تخاطب الرأي العام، ضرورة عقد لقاءات وندوات دورية، بمشاركة كافة الفاعلين والمهتمين والمختصين، لتلقيح الأفكار وتنقيح المعارف وتخصيب الرؤى، والخروج بتوصيات ناجعة، ضمن إطار متكامل، بؤرة التركيز فيه، كيفية توعية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين بحقوقهم التأمينية، وحاجتهم الماسة للتغطيات.

المراجع والإحالات:

(1) تمت الاستعانة بالمادة العلمية الرقمية التالية:

- أسامة سنوسي: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر، الملتقى الدولي حول الصناعة التأمينية (الواقع العملي وآفاق التطوير - تجارب الدول)، جامعة الشلف، الجزائر، 2012 (http://www.univ-chlef.dz/LABORATOIRES/LSFBPM/seminaires_2012/intervention_ossama&mehboub_2012.pdf)

- Marché des assurances en Algérie <<le taux d'évolution>>, Revue l'actuel international NRA (les nouvelle revues Algériennes), N°77, Alger, 2007, pp.18-19

- Dossier (le marché des assurances et l'assurance dans la mondialisation), Investir Magazine, N°26, Alger, 2008, p.49

(2) تمت الاستعانة بالمادة العلمية الرقمية التالية:

- رشيد بوكساني: إصلاح وواقع سوق التأمين الجزائري، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العـــدد 1، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006، ص ص.57-59

- بلال ملاخسو: دور التأمينات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1997-2010، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 28/27 ، 2012 (http://www.univ-biskra.dz/revue-sh/images/revue-sh/28_27/09.pdf)

- Séparation de l'assurance des personnes de l'assurance dommages, Revue de l'assurance, CNA, N°1, S1, 2012 (http://temp.cna.dz/extension/mydesign/design/mydesign/images/revue_assurance.pdf)

(3) تمت الاستعانة بالمادة العلمية الرقمية التالية:

- زروقي إبراهيم: دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني -دراسة مقارنة بين الجزائر مصر-، الملتقى الدولي حول الصناعة التأمينية (الواقع العملي وآفاق التطوير - تجارب الدول)، جامعة الشلف، الجزائر، 2012 (http://www.univ-chlef.dz/LABORATOIRES/LSFBPM/seminaires_2012/intervention_zerouki_et_badri_2012.pdf)

- Mokhtar Naouri: Etude sur le marché Algérienne des assurances <<un fort potentiel à exploiter>>, Revue Algérienne des assurances, Edition UAR, N°4, 2001, p.16

- Sigma (N°6/2001)(N°2/2013), L'assurance dans le monde en 2000-2012 (http://www.suissre.com/Sigma)(Consulté le 5-3-2011)

- Bulletin des assurances (N°14/2011)(http://www.cna.dz/bulletin14/pdf)(Consulté le 1-7-2011)

(4) عملية التحليل تمت من خلال الاستعانة بالمادة العلمية الرقمية التالية:

- Assurance automobile: Nécessaire prévention, 2007 (http://www.cna.dz/bulletin7/pdf)

- Amine Mouslim: Assurance automobile, Revue recherches économiques, Alger, 2010, pp.5-6 (http://www.darelabhath.dz/pdfs/Revue_Avril.pdf)

(5) عملية التحليل تمت من خلال الاستعانة بالمادة العلمية الرقمية التالية:

- الموقع الإلكتروني لصحيفة النصر
(http://annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1687:-----2300----&catid=34:2009-04-06-12-59-04&Itemid=27)

- الموقع الإلكتروني لصحيفة الأيام
(http://www.elayem.com/index.php?option=com_content&view=article&id=5899)

- Indice risques industriels (RI), 2009 (http://www.cna.dz/bulletin9/pdf)

(6) عملية التحليل تمت من خلال الاستعانة بالمادة العلمية الرقمية التالية:

- الموقع الإلكتروني لصحيفة الشروق (http://www.echoroukonline.com/ara/articles/167991.html)

- الموقع الإلكتروني لصحيفة الفجر (http://www.djazairess.com/alfadjr/86056)

- Nourredine Mameri: Assurance de personnes «perspectives et enjeux de son développement», 2010 (http://www.cna.dz/bulletin10/pdf)

- Forum des assurances: Les assurances de personnes «Réalité et Perspectives», 2000 (http://www.cna.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=865&Itemid=144)

- Assurance de personnes, constat d'échec, 2006 (http://www.cna.dz/bulletin5/pdf)

(7) عملية التحليل تمت من خلال الاستعانة بالمادة العلمية الرقمية التالية:

- الموقع الإلكتروني لصحيفة النهار (http://www.djazairess.com/ennahar/8399)

- الموقع الإلكتروني لصحيفة الخبر (http://www.elkhabar.com/ar/economie/236245.html)

- الموقع الإلكتروني لصحيفة الأمة (http://www.djazairess.com/eloumma/18082)

- الموقع الإلكتروني لصحيفة البلاد
(http://www.elbiladonline.net/modules.php?name=News&file=article&sid=29280)

- Présentation du projet de dispositif des calamités agricoles, 2009 (http://www.cna.dz/bulletin9/pdf)

- L'assurance des risques agricoles en chiffres, 2009 (http://www.cna.dz/bulletin9/pdf)